

المبسوط في فقه الإمامية

[128] فأما إذا اشترى أحدهما نصف العبد بعقد، واشترى الآخر النصف الآخر بعقد آخر ثم وجدا به عيبا كان لكل واحد منهما رد نصيبه بالعيب إجماعا. وإذا اشترى عبيدين صفقة واحدة ووجد بأحدهما عيبا لم يكن له رد المعيب دون الصحيح وله ردهما معا. إذا قال واحد لاثنيين: بعثكما هذا العبد بكذا فقال أحدهما: قبلت نصفه بنصف ما قال من الثمن لم ينعقد العقد لأنه غير مطابق لإيجابه. وإن قال واحد لرجلين: بعثكما هذين العبيدين بألف فقبل أحدهما أحد العبيدين بخمسائة لم يجر إجماعا، وفي الأول خلاف. والفرق بينهما أنه إذا قال: بعثكما هذين العبيدين بألف فإنما أوجب لكل واحد منهما نصف كل واحد من العبيدين فإذا قبل أحد العبيدين فقد قبل ما لم يوجبه وبثمن لا يقتضيه إيجابه لأن الثمن ينقسم على قدر قيمة العبيدين ولا يقابل نصف الثمن أحدهما. فإن قال: قبلت نصف كل واحد منها بنصف الثمن كان مثل المسألة الأولى سواء. وإن قال: قد قبلت نصف أحد العبيدين بحصته من الثمن لم يصح إجماعا لأن حصته مجهولة. وإن قال واحد لرجلين: بعثكما هذين العبيدين بألف درهم هذا العبد منك وهذا العبد الآخر منك فقبله أحدهما بخمسائة لم يصح لأنه قبله بثمن لم يوجب له لأن الألف مقسومة على قدر القيمتين لا على عددهما وهو إجماع. وإن قال لرجل: بعثك هذين العبيدين بألف درهم فقال: قبلت البيع صح وإن جهل ما يقابل كل واحد من العبيدين من الألف لأن ذلك صفقة واحدة والثمن في الجملة معلوم. وإذا باعهما من رجلين كان ذلك صفقتين ويجب أن يكون الثمن معلوما في كل واحد منهما.
